مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة 2023 ص ص665/702
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

ممارسات الأمن السياحي الشامل في دولة الإمارات ودوره في توفير بيئة سياحية آمنة ومستدامة

دراسة تاريخية للجهود الاتحادية للفترة: 1990- 2015

Comprehensive tourism security practices in the UAE And its role in providing a safe and sustainable tourism environment

A historical study of the federal efforts for the period: 1990-2015

حمد عبيد راشد الطنيجي[1] الدكتور: اسعد حماد أبو رمان[2]
كلية الآداب والعلوم الإنسانية ةالاجتماعية
قسم التاريخ والحضارة الإسلامية -مسار الارشاد السياحي-
- جامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة-
[1]U19104645@sharjah.ac.ae [2]aaburumman@sharjah.ac.ae
تاريخ الاستلام: 10 / 07/ 2023 تاريخ القبول: 08 / 09/ 2023

Abstract:

The aim of this research is to identify comprehensive tourism security practices in the UAE and its role in providing a safe and sustainable tourism environment A historical study of the federal efforts for the period 1990-2015. The study Follow two approaches: descriptive and analytical, by reviewing the reality of Emirati tourism also the importance of tourism security, as well as the elements, obstacles, policies, and legislation required for tourism advancement. It also took the historical approach, which is based on the study of facts and events from the past and helps to understand the present and predict the future.

The study concluded several results, the most important of which are: that the tourist police contribute to the security and safety of tourists visiting

Jordan from arrival to departure by implementing a variety of security measures at border crossings, tourist sites, places of residence, and security approval, and that terrorism is most visible in the tourism sector, affecting the state's national income. Tourism crimes are one of the obstacles to attracting tourists.

The study reached a set of recommendations, including: strengthening and supporting the security agencies with human competencies and modern technological devices that enable them to protect tourist sites and facilities, updating tourism legislation, especially related to tourist security and protection of tourists.

Keywords:

Comprehensive Tourism Security, Tourism, Terrorism, Tourist Police, Protecting Tourists, Securing Tourist Facilities

المؤلف المرسل: حمد عبيد راشد الطنيجي

البريد الالكتروني: - U19104645@sharjah.ac.ae

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى التعرف ممارسات الأمن السياحي الشامل في دولة الإمارات ودوره في توفير بيئة سياحية آمنة ومستدامة دراسة تاريخية للجهود الاتحادية للفترة: 1990- 2015 واتبع البحث منهجين هما: "المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض واقع السياحة الإماراتية، وكذلك أهمية الأمن السياحي بالإضافة إلى استعراض المقومات والمعوقات والسياسات والتشريعات الضرورية للنهوض بالسياحة. كما اعتمدت المنهج التاريخي القائم على دراسة الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي بما يساهم في فهم الحاضر واستشعار المستقبل ".

وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها: "أن شرطة السياحة تساهم في الحفاظ على أمن وسلامة السياح الوافدين إلى الإمارات منذ القدوم وحتى المغادرة من خلال تطبيق عدد من الإجراءات الأمنية في المعابر الحدودية والمواقع السياحية وأماكن الإقامة والموافقة الأمنية، وأن الإرهاب أكثر ما يتجلى تأثيره في قطاع السياحة والذي بدوره يؤثر في الدخل القومي للدولة، الجرائم السياحية عائق من عوائق الجذب السياحي".

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

وانتهى البحث إلى توصيات عدة منها: تعزيز ودعم الأجهزة الأمنية بالكفاءات البشرية والأجهزة التكنولوجية الحديثة التي تمكنها من حماية المواقع ومرافق السياحة، تحديث تشريعات السياحة خاصة المتعلقة بالأمن السياحي وحماية السياح.

الكلمات المفتاحية: الأمن السياحي الشامل، السياحة، الإرهاب، الشرطة السياحية، حماية السياح، تأمين المنشآت السياحية.

المقدمة

إن صناعة السياحة إحدى ظواهر العصر الحديث، "فهي كغذاء للروح وبترول القرن الحادي والعشرين، بل أضحت من أهم ثلاث صناعات خدمية، فهي تمثل في كثير من دول العالم أحد الأعمدة الأساسية لاقتصادها، الأمر الذي جعل هذه الصناعة تمثل النشاط الاقتصادي الأول في العالم".

وتتطلب صناعة السياحة توافر بيئة آمنة لكي تحقق أهدافها وتستقطب أعدادا كبيرة من السياح، "ذلك أن الأمن والاستقرار يرتبط بعجلة التقدم الإنساني بشكل، فالاقتصاد مثلاً مرتبط إلى حد كبير بالاستثمار الذي ينجذب للبيئة الآمنة، ولكن قطاع السياحة هو الأكثر حساسية وتأثراً بشكل مباشر وفوري بالاستقرار الأمني، حتى أن أمن واستقرار الدول المجاورة له تأثير على سياحة البلد".

وإذا استعرضنا خريطة السياحة في الإمارات، "نجد أن دولة الإمارات بيئة سياحية تجتمع فيها مقومات الجذب السياحي وعلى رأسها الأمن السياحي، فالسياحة تزدهر في ظل توفر الأمن والاستقرار والشعور بالأمان من كل جوانبه هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينظر إلى عمليات حماية السياح والمنشآت السياحية في الإمارات على أنها عمليات استثمارية تحتاج إلى أمن واستقرار وبالتالي يعتبر الأمن والاستقرار أمراً رئيسياً ومادة أولية لصناعة السياحة في دولة الإمارات".

وصارت دولة الإمارات حاليا بلدًا سياحيًا من الدرجة الأولى "فهي تمتلك عددًا من المقومات السياحية التي تجعلها من أكثر دول المنطقة جذبا للسائحين والزائرين، فبالإضافة إلى الطبيعة الجغرافية الساحرة وشواطئها الخلابة، ومناطقها الأثرية والتراثية فإنها تمتلك أيضًا عشرات الفنادق والمتنزهات، والمزارات السياحية الحديثة، والمهرجانات، والتي يقصدها سنويًا ملايين السائحين من شتى أنحاء العالم".

الأمر الذي يحمل الدولة والجهات الأمنية مسؤولية عظيمة في توفير الأمن والأمان لهؤلاء السائحين، "وتأمين هذه المناطق السياحية ضد أي شيء قد يهدد الأمن فيها، وهو ما يعرف بالأمن السياحي، وخاصة أن دولة الإمارات تفتح أبوابها يوميًا لما يزيد عن 200 جنسية مختلفين في عقائدهم ولغاتهم وأيديولوجياتهم، وبالتالي فإن الدولة تسعى إلى تحقيق كل سبل الأمن سواء على الطرقات، أو في المناطق الترفيهية، أو في المهرجانات وعلى الشواطئ، بالإضافة إلى استحداث إدارات تابعة لوزارة الداخلية مهمتها توفير الأمن السياحي".

ولما كان تحقيق الأمن السياحي الشامل أمرًا يحتاج إلى بذل جهود كبيرة من الجهات الأمنية، والأجهزة المختلفة التابعة لها، "كان لابد من رصد هذه الجهود للوقوف على التطور التاريخي لها، وكيف استطاعت دولة الإمارات المحافظة على استقرارها الأمني، خاصة في مجال السياحة طيلة ربع قرن من الزمان، وتحديدًا في الفترة من1990 وحتى 2015، بالإضافة إلى تطورها السياحي، وجهودها في هذا المجال".

مشكلة البحث:

مشكلة البحث تكمن في أنها تبحث عن الإجابة عن تساؤل رئيسي وهو: " ماهية ممارسات الأمن السياحي الشامل في دولة الإمارات ودوره في توفير بيئة سياحة آمنة ودائمة كدراسة تاريخية للجهود الاتحادية للفترة: 1990- 2015 ؟، "وذلك من خلال بيان ما مرت به السياحة في الإمارات من تطور تاريخي ملحوظ، وما مر به الأمن السياحي في الإمارات أيضًا من تطورات تاريخية، وخاصة في الفترة التاريخية التي تبدأ من بداية التسعينيات في القرن الماضي، وحتى عام 2015، وجهود الدولة في هذين المجالين المهمين".

كما تكمن إشكالية أخرى مفادها تحليل العلاقة بين الأمن والسياحة، "فأمن السياحة يؤثر على حركتها إذ يعد أمن السائح ضمن عوامل اختياره لهدفه، وبالتالي فإن المخاطر التي

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

تحدث في المقصد السياحي مثل الجرائم والإرهاب والحروب والتي تؤدي إلى تراجع حركة السياحة فيها، ويكون لمثل هذه الحالة تأثير سلبي على اقتصاديات السياحة، وبخاصة على الدخل والعمالة والاستثمارات السياحية نظرًا لحساسية السياحة وسرعة تأثرها بالاضطرابات الأمنية والسياسية".

وبناء عليه، فالتساؤل الرئيس للدراسة هو: "**كيف طبقت دولة الإمارات العربية مفهوم الأمن السياحي الشامل لتوفير بيئة سياحية آمنة ومستدامة للفترة من 1990 وحتى 2015م**"؟

تساؤلات البحث:

يتفرع من هذا التساؤل ما يلي:

- "متى بدأت الإمارات سعيها لتحقيق الأمن السياحي"؟
- "ما هي الجهات الأمنية التي تكفلت بحماية السياح في السنوات الأولى لنشأة الدولة"؟
- "ما هي التحديات الأمنية التي تواجه، أو واجهت قطاع السياحة في الإمارات"؟
- "ما الجهود الأمنية التي بذلتها الدولة محليا واتحاديا في تحقيق الأمن السياحي الشامل"؟
- "هل هناك نماذج واقعية على تطبيق الأمن السياحي في دولة الإمارات وما مدى فعاليتها"؟
- "ما هي جهود الأجهزة الأمنية في رفع كفاءة العاملين في شرطة السياحة"؟

أهمية البحث:

تأتي تلك الأهمية من خلال عدد من النواحي:

1- "أنه يعالج موضوعًا مهمًا يوثق ويرصد ما مرت به السياحة الإماراتية من تطور، وخاصة في تنويع مجالات السياحة في الدولة، وعلاقة التطور السياحي بزيادة الجذب السياحي في الدولة؛ مما أدى إلى الحاجة إلى الأمن السياحي بشكل كبير".

2- "لهذا البحث أهمية تاريخية، حيث إنه مزج بين التأريخ لفترة تاريخية تعادل نصف عمر دولة الإمارات، وهي الفترة من 1990 وحتى 2015 في النواحي الأمنية والسياحية، وبين التأريخ لعمليات التنمية التي شهدتها الدولة في هذين المجالين".

3- يعد الأمن السياحي من العوامل الهامة التي تؤثر بشكل رئيس في تحديد الوجهة السياحية للسياح.

4- تعد دراسة العلاقة بين العامل الأمني والسياحة ضمن عوامل الترويج السياحي.

أهداف البحث:

يستهدف البحث ما يلي:

1- إن الهدف الرئيسي من الدراسة إلقاء الضوء على موضوع تطبيق مفهوم الأمن السياحي الشامل في دولة الإمارات.

2- بيان أهمية الأمن السياحي الشامل في تحقيق تنمية السياحة في الدولة.

3- دراسة الأمن السياحي وتطوره وخصائصه، والمخاطر البشرية التي تؤثر عليه كأحداث عدم الاستقرار السياسي والإرهاب والجرائم.

4- بيان جهود الدولة وأجهزتها المتخصصة بشرطة السياحة في توفير الأمن للسياح والمواقع السياحية.

5- بيان أهم التحديات الأمنية التي واجهت قطاع السياحة في الدولة وقدرة الدولة على مواجهتها.

منهج البحث:

انتهجت في البحث المنهجين الآتيين:

1- **المنهج الوصفي التحليلي**؛ "بوصف القواعد والأحكام المرتبطة بالموضوع، وذلك عن طريق بحث ومناقشة وتحليل مسألة تطبيق مفهوم الأمن السياحي الشامل في دولة الإمارات، بغرض الوصول لأهداف الدراسة".

2- **المنهج التاريخي**: "نستعين بالمنهج التاريخي، لاستعراض جهود الإمارات لتطبيق مفهوم الأمن السياحي الشامل في الدولة للفترة من 1990-2015م، وهو المنهج القائم على دراسة الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضي بما يساهم في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل حيث اعتمدت

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة 2023 ص ص665/702
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

الدراسة على المنهج التاريخي في دراسة التطور التاريخي للشرطة السياحية منذ نشأتها وحتى الوقت الحاضر والمهام والواجبات ".

أولا: مفهوم الأمن السياحي الشامل

يعتبر الأمان أمرًا رئيسيًا ومادة أولية مهمة لصناعة السياحة وتفوق أهمية هذه الصناعة أهميته في الصناعات الأخرى لأن السياحة لا تنتعش ولا يقبل الناس على السفر إلى بلد تنعدم فيه مقومات الأمن؛ "وكلما يعم البلد الأمان والنظام كلما ازدهرت السياحة وارتقت الشعوب وأتيح لها الالتقاء والتقارب والتفاهم بدل العزلة وسوء الفهم والتنافر والتناحر"[1].

وبالتالي؛ "فإن تطوير السياحة لم يعد حكراً فقط على توفر موارد السياحة ومناطق الجذب السياحي وإنما في كيفية استخدام واستغلال تلك الموارد في صناعة السياحة، إضافة إلى توفر الأمن السياحي الشامل".

وبالنسبة لدولة الإمارات العربية؛ "فهي تعد مقصداً سياحياً آمناً في منطقة ذات كوارث سياسية وثورات ربيع عربي بفضل الرؤية الأمنية للقيادة الرشيدة، ودور الأجهزة الأمنية، وكذلك تنوع مصادره الجغرافية والتاريخية والبيئية، بالإضافة إلى توفر العديد من أنواع السياحة مما يتيح المجال لاستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم على اختلاف متطلباتهم السياحية"[2].

"كما لعبت إدارة شرطة السياحة في دبي دوراً هاماً مع الجهات المعنية في استقطاب السياح للإمارات" "وزيادة مدة إقامتهم من خلال شعورهم بالأمان والاستقرار بالرغم من وجودهم في منطقة ذات نزاعات سياسية، حيث تساهم هذه الإدارة الفرعية في توفير المناخ الآمن للقطاع السياحي. كما تميزت إدارة الشرطة السياحية التابعة لشرطة دبي منذ نشأتها عام 2001م بمستوى متميز تأهيلا وتدريبا، وأثبتت كجهاز أمني مهارة وكفاءة عالية للتعامل مع السياح".

وعليه؛ "فإن السياحة تتأثر بالظروف السائدة داخليًا حيث تزدهر إذا توفر الأمن وتتلاشى بخلاف ذلك، إضافة إلى ازدياد المخاطر التي تهدد صناعة السياحة كماً ونوعاً"[3]، "لذا لابد من تأصيل مفهوم الأمن السياحي وبيان خصائصه وأهميته".

ثانيا: تعريف الأمن السياحي وخصائصه وأهميته

أ- تعريف الأمن السياحي

يُعرف الأمن السياحي بأنه: "ذلك الأمر الذي يقوم على توفير البيئة الأمنية المستقرة والظروف الملائمة للسياح في محيط البنية الأساسية للقطاع السياحي وخارجها في تنقلهم وإقامتهم، منذ وصولهم لغاية مغادرتهم بحيث تتوفر لهم جميع خدمات السياحة التي تحقق أهداف السياح في الاستمتاع بوقتهم في أمن واطمئنان وبما يعطي انطباعًا عامًا للسياح من الداخل والخارج بعدم وجود ما يهدد أمنهم وطمأنتهم"[4].

كما يقصد بالأمن السياحي؛ "أنشطة الإدارة والأمن الهادفة لتأمين مسار النشاط السياحي بما يوفر للسائح كل احتياجاته الضرورية والترفيهية"[5].

ويشمل مفهوم الأمن السياحي الشامل ما يلي:

- "توفير مختلف منشآت السياحة، مع توفير أمنها والسلامة العامة فيها".
- "كفالة الأمن الصحي للسائح، من حيث توفير الرعاية الصحية عند الحاجة، والإشراف على صحة الغذاء وما يتصل به من أماكن وعاملين، وتطهير ونظافة المواقع البيئية التي يرتادها السائح".
- "ضمان الاستقبال والضيافة وحسن السلوك مع السائح من قبل جميع من يتعاملون معه من العاملين والجمهور".
- "توفير الأمن الجنائي للسائح، والسلامة العامة له".
- "تنظيم مهنة الإرشاد السياحي، وضمان تحقق الشروط الأمنية والمهنية في المرشد السياحي".
- "توفير الشركات التي تتولى خدمة السائح، مثل مكاتب السفر والسياحة، وتنظيم الرحلات، وغيرها، ووضع قواعد أمنية لمراقبتها والتأكد من تنفيذ تعاقداتها ومعاقبتها عند الإخلال بالعقود".

وينتهي الباحث إلى أن الأمن السياحي هو أنشطة الشرطة التي تستهدف تأمين منشآت السياحة وحماية مسار السياحة والسياح في مناخ يسوده الاطمئنان والاستقرار.

ب-خصائص الأمن السياحي

يتميز أمن السياحة بمجموعة خصائص تترجم الأهمية الكبرى التي يحظى بها، وفي هذا الإطار يمكن سردها فيما يلي:[6]

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

- "أنه موسمي ومتذبذب حيث يرتبط بفصل معين أو مكان معين، فهناك عوامل تؤدي إلى الموسمية أهمها فترة العطل المدرسية والإجازات والصيف وغيرها في موسم معين"[7].

- "أنه مرتبط بالأوضاع الخارجية للدولة وبسمعتها وقدراتها العسكرية على حماية مواطنيها أصلًا، وبالتالي حماية من يتواجد على أراضيها من أجانب".

- "أنه متنوع بتنوع السياحة بين العلاجية وبين البيئة التي يتواجدون فيها والإجراءات التي يتخذها القائمون على الأمن باختلاف المكان والزمان المقصودين بالزيارة".

- "أن توفيره يتطلب من الدولة العمل على توفير المنشآت القاعدية والإمكانيات البشرية المؤهلة، وذلك خارج أوقات الذروة، حيث يجب على الدولة إعداد فرق من الأمن وتدريبهم على التعامل وحماية السياحة".

- "يتميز الأمن السياحي بأنه يتأثر بالظروف المحيطة المستقرة، فتلك الظروف تؤدي إلى الشعور بالأمن وبالتالي انخفاض الطلب السياحي لهذه الدول بشكل مفاجئ وملحوظ مهما كانت تتمتع بمقومات سياحية، وبذلك يظهر مدى الارتباط القوي بين أمن واستقرار المنطقة المستقبلة للسياحة، وبين زيادة حجم الطلب السياحي عليها".

- "يمتاز الأمن السياحي كذلك بالمرونة التي تعني قابليته للتغير، تبعًا للظروف والمؤثرات المختلفة السائدة في سوق السياحة داخليا وخارجيا، ومن العوامل المؤثرة في مرونة الأمن السياحي الحالة العامة للبلاد، إذًا لكما انخفضت التهديدات وأعمال الشغب داخليًا كلما توفر الأمن السياحي وقلت الحاجة لتشديد الإجراءات الاستثنائية، كما يتأثر الأمن السياحي كذلك بعدد السياح الوافدين، حيث كلما كان العدد كبيرًا كلما وجب العمل أكثر على توفيره"[8].

وينتهي الباحث إلى أن أهم خصائص الأمن السياحي أنه موسمي ومتذبذب ومتنوع ومتأثر بما يحيطه من ظروف كلما استقرت تؤدي إلى الشعور بالأمن

ج-أهمية الأمن السياحي

تكمن أهمية الأمن السياحي عمومًا؛ "في كونه رابطة قوية تقوي العلاقات الاقتصادية وحتى السياسية بين الدولة المستقبلة والدول المرسلة مما يساهم في عقد اتفاقيات السياحة بين الدول وشركات السياحة لتبادل السياح"[9]. بالإضافة لما يلي:

- "يرتبط الأمن والسياحة ارتباطًا طرديًا بحيث كلما توفر الأمن ازدادت حركة السياحة مما يساهم في توفير رؤوس الأموال لبناء بنية تحتية مناسبة لتلبية الاحتياجات سواء كانت خدمات أو فنادق أو مطاعم أو متنزهات سياحية".

- توسيع التعاون من خلال العلاقات السياحية لتمتد إلى إقامة علاقات أخرى تصب في صالح الدول.

- "تشكل السياحة مصدرًا هامًا لمدخولات الاقتصاد والتنمية إذا ما بلغت مداخيلها قيمة ذات أهمية، ولن يتأتى ذلك بطبيعة الحال دون توفر الاستقرار والأمن".

فالأمن السياحي يعد "مقومًا هامًا من مقومات السياحة في أي بلد من بلدان العالم، والعمود الفقري الذي تستند عليه حركة السياحة، كما يعد من متممات الطلب السياحي في أي موقع سياحي من العالم[10].

كما أن العلاقة دائمًا طردية؛ "بين السياحة والأمن، وأينما يكون الأمن مستتبًا تكون السياحة مزدهرة وحيثما يفقد الأمن والاستقرار تتقلص وتتلاشي فرص نجاح السياحة، ولهذا يقال بأن السياحة متلازمة ومترابطة بشكل قوي ومتين مع الأمن"، وذلك على النحو التالي:

1- "إن التقدم والازدهار السياحي يحتاج إلى تخطيط أخلاقي، والتخطيط يعتمد على عدة عوامل اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وطبيعيا، وكذلك يعتمد على المقومات السياحية والإمكانات المتاحة والمتوقعة، ولا يمكن نجاح التخطيط والتنبؤ بمعرفة مستقبل هذه العوامل في ظل ظروف غير آمنة وغير مستقرة".

2- "تنفيذ الخطط يحتاج إلى أمن واستقرار وإلا ستبقى الخطط المنجزة حبرًا على ورق إذا لم تترجم إلى واقع ومشروعات قابلة للتنفيذ".

3- "العلاقة تبادلية بين السياحة والأمن. حيث إن انعدام الأمن والأخلاق ينعدم معه قيام وازدهار صناعة السياحة والضيافة الأخلاقية".

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

4- "ثبات الأمن والاستقرار يتيح الفرصة لاستغلال موارد الطبيعة والموارد البشرية وتوظيفها مما يحقق تقدمًا اجتماعيًا ونموا اقتصاديًا".

5- استتباب الأمن في أي دولة يشكل عامل جذب للسياح وتكسب الدولة سمعة طيبة عالميًا وإقليميًا بما يعزز من مردودها الاقتصادي [11].

6- ملازمة الأمن لصناعة السياحة، فصناعة السياحة تفرض على أي دولة سياحية تأمين الاحتياجات وإشباع الرغبات المشروعة والخدمات المناسبة للسياح بشكل آمن من لحظة وصولهم إلى لحظة مغادرتهم البلاد.

يستنج الباحث مما سبق أن الأمن السياحي يعد جزءاً من الأمن الاقتصادي، الذي يعتبر بدوره جزءا من الأمن الشامل. ولذا، فإن الارتقاء بصناعة السياحة يتطلب الاهتمام بالمنتج السياحي وتنوعه من جهة، ومواجهة التحديات الأمنية التي تعترضها من جهة أخرى، لأن الأمرين متلازمان ويؤثران مباشرة في العوائد الاقتصادية وحجم النشاط في القطاع السياحي.

ثالثا: العلاقة بين السياحة والأمن

تُعد السياحة ظاهرة اقتصادية اجتماعية، "فهي صناعة المستقبل، تقوم على توافر المقومات الأساسية للسياحة، حيث يتوفر الأمن والأمان، الرخاء الاجتماعي، القيم التراثية، وقيم الضيافة الأصيلة ومقومات الجذب السياحي، الجذب من طبيعة وبشرية، كتنوع طبيعي، مناخ ملائم، وتسهيلات سياحية متنوعة ومواقع تاريخية وأثرية ودينية، ومنجزات حضارية"[12]، حيث يظل المقوم الأمني أهم مقوم، "يجذب السياح أو الحصن الحصين والسياج المنيع للحفاظ على باقي المقومات السياحية، ونجاح قطاع السياحة وصناعة، السياحة في أي بلد مرهون بتوفر عنصر الأمن بشكل عام والأمن السياحي بشكل خاص"[13].

وتسعى جميع دول العالم إلى تأمين الحماية الكافية للنشاط السياحي من الأعمال الإرهابية والإجرامية التي قد تلحق الأذى ببنيانه وأعمدته ومقوماته[14].

رابعا: العلاقة الطردية المتلازمة بين السياحة والأمن

"إن الأمن السياحي يُعد مقومًا هامًا من مقومات السياحة في أي بلد من بلدان العالم، والعمود الفقري الذي تستند عليه حركة السياحة، كما تعد من متممات الطلب السياحي في أي موقع سياحي من العالم"[15].

كما أن العلاقة دائمًا طردية؛ "بين السياحة والأمن، وأينما يكون الأمن مستتبًا تكون السياحة مزدهرة وحيثما يفقد الأمن والاستقرار تتقلص وتتلاشي فرص نجاح السياحة، ولهذا يقال بأن السياحة متلازمة ومترابطة بشكل قوي ومتين مع الأمن"[16].

ويتضح ارتباط الأمن بالسياحة من وجهتين متلازمتين [17]:

الوجهة الأولى: هو انتقال السائح من موطنه إلى الدولة الأخرى بذاته وإن الإنسان بطبيعته يحتاج إلى أن يكون آمنًا على نفسه بالذات وكيانه الإنساني، وهذا أغلى ما يملكه الإنسان هو عمره وسلامته.

أما **الوجهة الثانية**: "كون السياحة تقوم على الإنفاق فإن السائح أيضًا يخاف على ماله وينشد السلامة لنفسه وماله، وكما يقال بأن رأس المال جبان أمام الأخطار كالاعتداءات المادية على الممتلكات والأرواح والمنشآت والتأميم والمصادرة وفرض الضرائب الباهظة، كما أن الإرهاب وما يقود معه من حوادث، أصبح يشكل خطرًا على السياحة والسائح استثمارًا وممارسة".

كما تتجلى العلاقة بين الأمن والسياحة، "بأنها علاقة متلازمة، وخاصة في مجال ازدهار السياحة والتنمية الشاملة بشكل عام بما يكفل الاستقرار لكل مشاريع الإنماء السياحي، وزيادة الاستثمارات الاقتصادية وخاصة في قطاع السياحة، وتوفير وتوليد فرص العمل، والتطور الحضاري وخفض تكاليف الجريمة وكل ذلك مرهون بتوفير المناخ الآمن، ولعل أكبر العقبات التي تواجه السياحة هي الأزمات السياسية والأمنية والاضطرابات الداخلية والأحداث العالمية من حروب ومشاهد الإرهاب الدولي"[18].

يخلص الباحث مما تقدم: بأن الصلة قوية ما بين الأمن السياحي والتخطيط الأمني، وما بين التنمية السياحية والاقتصادية التي تنهض بدولة الإمارات العربية المتحدة سياحيا واجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وبيئيا والتي توطد عوامل الاستقرار فيه، والعلاقة طردية بينهما، فكلما تطورت وتقدمت أنظمة الدولة، كلما انعكس ذلك على المواطنين بالراحة والطمأنينة والسكينة والاستقرار.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

خامسا: الإرهاب كمثال للإخلال بالأمن السياحي

كما ذكرنا سلفاً، "أن العلاقة بين السياحة والأمن علاقة طردية ومتلازمة وأينما تكون السياحة ناهضة ومزدهرة يكون الأمن مستتبًا، وأينما يفتقد الأمن والاستقرار لا تكون هناك فرص لنجاح السياحة، إذن فالسياحة لا تزدهر إلا مع وجود الأمن، فالترابط بين الأمن والسياحة يشكل عامل ترابط قوي ويتضح مقدار الترابط المتين والواضح بين الأمن والسياحة"[19].

ومما لاشك فيه؛ "أن الأعمال الإرهابية الماسة بالأرواح والممتلكات مع إثارة للفزع والرعب لا يقتصر أثرها فقط على محل وقوعها، بل يمتد إلى كافة الإرجاء محلياً وإقليمياً وعالمياً بفضل ما أتاحته الفضائيات في عصر الثورة التكنولوجية من سرعة نقل كافة الأحداث والوقائع التي تحدث بأية بقعة من بقاع الأرض"[20].

ويمكن القول؛ "بأن هذه الأعمال ينجم عنها الكثير من الانعكاسات السلبية التي تصيب الكثير من الأنشطة والتي من بينها النشاط السياحي، بل يمكن القول بأن هذا النشاط السياحي يكون أكثر تأثراً دون غيره بهذه الانعكاسات نظراً لطبيعة الفئات التي يتعامل معها سواء كانوا السائحين الذين يرغبون في التمتع والاستفادة من أوقات سفرهم وإقامتهم دون وجود ما يعكر صفوهم أو يشكل خطراً على أمنهم وسلامتهم أو كانوا من رجال الأعمال الذين يستثمرون أموالهم في المشروعات السياحية والتي يلحق بها أشد الضرر في حالة وقوع أية أعمال إرهابية الأمر الذي يلحق بهم خسائر مادية جسيمة مفاجئة وغير متوقعة"[21].

ومن المعلوم؛ "أن تنظيمات الإرهاب تسعى إلى اختيار المواقع والمنشآت التي تحقق لها أكبر قدر ممكن من الدعاية والإعلان عن أنشطتها، وهو الأمر الذي يتوافق بدرجة كبيرة مع النشاط السياحي، مما يجعلها محط اهتمام وأنظار هذه الجماعات التي تقوم بالتخطيط لتنفيذ إحدى عملياتها الإرهابية"[22].

حيث شهد العالم في العقدين الأخيرين من القرن الماضي؛ "تنامي وتزايد ظاهرة الإرهاب ولعل أبرزها أحداث 11 سبتمبر/ أيلول بعد ضرب برج التجارة العالمي، وما آلت إليه من نتائج سلبية في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والقطاع السياحي بوصفه أحد القطاعات الاقتصادية المهمة والمعول عليه في كثير من الدول لتحقيق التقدم والتطور

الاقتصادي، فإنه من أسرع وأكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالبيئة المضطربة وعدم الاستقرار الأمني والسياسي والهجمات الإرهابية، لكون أن السياحة هي غالباً تتعلق بقضاء وقت من الفراغ والاستجمام والراحة"[23].

فالأعمال الإرهابية التي تقع ووجود المناخ الذي يشير باحتمال وقوعها؛ "يؤدي إلى الإخلال بما يطلق عليه الأمن السياحي مما يؤثر على النشاط السياحي وحركة السياحة العالمية أو الإقليمية والمحلية، ويصيبها بالانكماش مما ينجم عنه تراجع كبير في الدخل المادي، الذي تحصل عليه مختلف الدول من جراء هذا النشاط، والواقع أن كثيرًا من الدول العربية شهدت تراجعًا كبيرًا في إيراداتها المالية العائدة من النشاط السياحي، وذلك نتيجة الظروف الإرهابية والأعمال المختلفة التي شهدتها الدول العربية أو التي حدثت في دول العالم وكان لها صدى عالمي"[24].

كما تتأثر السياحة بالإرهاب بطريقتين هما:

1- "يمكن للنشاطات الإرهابية أن تدمر الصناعة السياحية في مكان أو في دولة ما بخلق صورة عن قصور الأمن".

2- "يمكن أن يكون السائحون أو منشآت السياحة مثل مطارات الوصول أو الطائرات موضعًا للهجوم. إذ تعد منشآت السياحة مثل المطاعم، الفنادق، الملاهي؛ أهدافًا منطقية للعنف الإرهابي. لأنها تتيح الفرصة والأمان النسبي للإرهابي لكي يقوم بمهمته"[25].

وقد يكون السائحون والمرافق السياحية؛ "مستهدفين من جانب المنظمات الإرهابية التي تحاول تحقيق أهدافها أيديولوجية وتكتيكية واستراتيجية. حيث تنهار السياحة عندما تبدو الظروف السياسية غير مستقرة".

كل هذا يؤدي إلى:

1- تدمير البنى التحتية السياحية ماديًا وبشريًا.

2- تدمير صورة المكان السياحي على المدى البعيد، وزعزعة الثقة لدى السائحين، ولدى المستثمرين المحتملين في صناعة السياحة.

3- زيادة التلوث البيئي بكافة أشكاله وأنواعه نحو الدمار البيئي الكامل.

4- تدمير ثقافة المجتمع بحيث تصبح المجتمعات طاردة للسياح وغير صديقة للسائح [26].

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

وينتهي الباحث إلى أن الإرهاب هو أوضح مثال لتهديد الأمن السياحي من خلال الأعمال الإرهابية التي ينجم عنها الكثير من الانعكاسات السلبية التي تصيب الكثير من الأنشطة والتي من أبرزها النشاط السياحي.

سادسًا: نشأة وتطور مهام شرطة السياحة في الإمارات

ساهم إنشاء قسم الشرطة السياحية؛ "في شرطة أبوظبي وشرطة دبي وشرطة رأس الخيمة وغيرها بتحقيق المزيد من أمن السياحة في مختلف الفعاليات التي تم تنظيمها وأماكن السياحة المنتشرة في الإمارات بعد قرار وزير الداخلية بإنشاء القسم بهدف تحقيق المزيد من الأمن السياحي والنهوض به في دولة الإمارات"[(27)].

وتجدر الإشارة؛ "إلى أنه لا يقصد بالأمن السياحي الشرطة السياحية فقط المتوفرة في بعض الدول ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، بل هو مفهوم أعمق من ذلك وأكثر انتشارًا وأوسع مجالًا بحيث يشمل أمن الأفراد وأمن المنشآت السياحية المختلفة المستغلة من قبل السياح من جهة"[(28)]، ويشمل "ضمان الأمن الداخلي والصحة العامة للسياحة الوافدة لاسيما الجانبان الجنائي والصحي حتى لا يتعرض المجتمع المحلي لخطر الإجرام أو العدوى الناجمة عن الأمراض الخطيرة التي قد يكون يعاني منها السائح. فالأمن السياحي إذن يتطلب دراسة الجانبين معًا"[(29)].

سابعًا: الشرطة السياحية في إمارة أبوظبي

أولاً: نشأة شرطة السياحة في أبو ظبي:

"يكرس قسم الشرطة السياحية التابع لمديرية التحريات والتحقيقات الجنائية بقطاع الأمن الجنائي بشرطة أبوظبي الذي أنشئ في أكتوبر من عام 2008م، جهوده في تهيئة الأجواء المناسبة للسياح، حفاظاً على أمن وسلامة السائحين والزوار ومرتادي الأماكن السياحية والترفيهية، وتعزيز مكانة العاصمة أبوظبي، لتبقى أحد أهم معالم الجذب السياحي، ومركزاً سياحياً عالمياً لما تتمتع به من أمن وأمان"[(30)].

ثانيًا: مهام واختصاصات الشرطة السياحية في إمارة أبو ظبي:

تتمثل مهام قسم الشرطة السياحية؛ "في مراقبة الوضع الأمني في المرافق السياحية، وتوعية السائحين القادمين إلى إمارة أبوظبي، والمشاركة الأمنية في الفعاليات والمهرجانات، والتنسيق الأمني مع دائرة الثقافة والسياحة بأبوظبي والوجهات السياحية، وملاحقة ظاهرة النصب والتسول ورصد الظواهر السلبية في المناطق السياحية وضبط مرتكبيها، كما خصص قسم الشرطة السياحية، دوريات ثابتة في المناطق السياحية والشواطئ ".

كما يحرص القسم؛ "على تأمين المرافق السياحية وتوعية السياح بالقوانين المهمة والإرشادات التي يحتاجونها، حيث يعمل على إعداد كتيبات ومطويات إرشادية وتوعوية يتم توزيعها على السائحين، تحتوي على شرح مفصل لما يريده السائح، وذلك بالتنسيق مع السفارات والفنادق والمراكز التجارية والجهات السياحية، لتوفير الكميات المطلوبة من المطبوعات، للمساهمة في توزيعها على السائحين، للإجابة عن أي سؤال قد يطرأ في تفكيرهم خلال فترة وجودهم بالدولة، وتوجيههم إلى مكاتب قسم الشرطة السياحية المنتشرة في الوجهات السياحية كافة أو المراكز التجارية".

وقد وضعت الشرطة السياحية بإمارة أبوظبي؛ "استراتيجية عمل للقسم رؤيتها سياحة آمنة، وتحمل رسالة مفادها تحقيق أعلى معايير الأمن والسلامة"[31].

يتضح للباحث مما تقدم بأن: استحداث قسم لشرطة السياحة يواكب الانفتاح الحاصل في صناعة السياحة، ويجاري مشاريع المستقبل في الإمارة بتسويق ذلك للعالم والاستفادة من الثروات والمقومات السياحية المتنوعة مما يدعم الاقتصاد محليا، كما تعمل الدولة على تسهيل إجراءات الدخول والخروج للسياح عبر المنافذ المختلفة بالتنسيق بين شتى الجهات ذات الصلة بالسياحة.

ثامنًا: الشرطة السياحية في إمارة دبي

إن الشرطة السياحية في إمارة دبي؛ "هي إدارة متخصصة تابعة للإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية يقع مقرها الرئيسي بمبنى القيادة العامة لشرطة دبي، مهمتها التعامل مع جميع المعوقات التي يمكن أن تواجه السائح في إمارة دبي"[32].

أولاً نشأة الشرطة السياحية في إمارة دبي:

"تم إنشاء هذه الإدارة في عام 2001 تحت مسمى الأمن السياحي تابعة للإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية، وفي الأول من سبتمبر عام 2014م صدر أمر قوة بتغيير مسمى

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

الإدارة ليصبح إدارة الشرطة السياحية، لتعزيز السمعة الأمنية العالمية التي تتمتع بها مدينة دبي، ورعاية مصالح زوراها والسياح كافة، وضمان استمتاع جميع ضيوفها الكرام بإقامة سعيدة وآمنة في دبي"[33].

وهي إدارة متخصصة؛ "تابعة للإدارة العامة للتحريات والمباحث الجنائية يقع مقرها الرئيسي بمبنى القيادة العامة لشرطة دبي، مهمتها التعامل مع جميع المعوقات التي يمكن أن تواجه السائح في إمارة دبي"[34].

ثانيًا: مهام واختصاصات الشرطة السياحية في إمارة دبي:

"من خلال سعي القيادة العامة لشرطة دبي لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع فقد أنشأت إدارة الشرطة السياحية للاهتمام بالسياح وبالقطاع السياحي، وتوفير الجو المناسب للسائح، لكي ينعم بالهدوء والاستقرار".

كما تعمل على؛ "تقديم النصح والمشورة والرد على جميع الاستفسارات الأمنية، أثناء تواجد السياح في دبي، وتضع في قمة أولوياتها واهتماماتها التعامل مع كافة المعوقات التي تواجه السياح والمنشآت السياحية أمنياً، وتقوم الإدارة بنشاطات أمنية مختلفة لتقديم خدمات راقية من خلال موظفين ذوي كفاءات عالية تحت إشراف القيادة العامة لشرطة دبي".

يأتي في إطار؛ "حرص القيادة العامة لشرطة دبي على الاحتفاء باليوم العالمي للسياحة الذي يصادف 27 سبتمبر، بهدف تعريف المجتمع بدور الشرطة السياحية والخدمات التي توفرها للسياح في دبي، إلى جانب توعيتهم بالقوانين المحلية، وتقديم النصائح والإرشادات الواجب اتباعها من أجل إسعادهم في إمارة السعادة"[35].

يتضح للباحث مما سبق بأن الشرطة السياحية؛ "في شرطة إمارة دبي جاهزة دائماً لاستقبال زوار الإمارة، وتقديم كافة الخدمات الأمنية لهم من خلال رجال الشرطة المؤهلين، وكذلك عبر خدمة الشرطة السياحية في تطبيق شرطة دبي الذكي على الهواتف النقالة، وعبر مراكز الشرطة الذكية SPS"" المتوفرة في الإمارة".

تاسعًا: دور الشرطة السياحية في حماية السياح والمنشآت السياحية

يعتبر أمن السياح أفراداً وأفواجاً؛ "جانباً متشعباً متعدد العوامل والأطراف، وذلك لتعدد حاجات السياح ومطالبهم فيه، ولهذا إذا نظرنا إلى وسائل الأمن التي يجب أن تراعي السياح، وجدناها لا تقتصر على النواحي البشرية فحسب، وإنما ترتبط أيضاً بكل ما يحيط بها من منشآت ومرافق عامة وخدمات، أي أنه لن يتحقق أمنهم إلا من خلال أمن هذه المنشآت والمرافق التي يستخدمونها"[36].

الأمر الذي ينعكس إيجابًا؛ "على إثراء القطاع السياحي واستقطاب السياح من مختلف أنحاء العالم، حيث يبعث الطمأنينة للسائح خلال زيارته للدول السياحية، فلا تقوم السياحة من دون توفر الأمن والاستقرار"[37].

وبناءً عليه، "تتمثل مهام قسم الشرطة السياحية في مراقبة الوضع الأمني في المرافق السياحية، وتوعية السائحين القادمين إلى أي إمارة، والمشاركة الأمنية في الفعاليات والمهرجانات، والتنسيق الأمني مع دائرة الثقافة والسياحة في الإمارة والوجهات السياحية، وملاحقة ظاهرة النصب والتسول ورصد الظواهر السلبية في المناطق السياحية وضبط مرتكبيها، كما خصص قسم الشرطة السياحية، دوريات ثابتة في المناطق السياحية والشواطئ، لرصد أي ظاهرة قد تؤثر سلباً على تلك الأماكن، إضافة إلى ذلك يوفر قسم الشرطة السياحية خدماته في كافة المناطق السياحية على مدار 24 ساعة، بحيث يستطيع السائح حال وقوع أمر ما، أن يقوم بتقديم الشكوى والملاحظة من خلال أقرب نقطة للشرطة السياحية".

عاشرًا: الإجراءات الأمنية لحماية السياح والمو اقع السياحية في الدولة

كما ذكرنا سلفاً، "أن أمن السياحة يعني توفير الأمان للسائح نفسه ماديا ومعنويا، كما أن الأمن السياحي يشمل أمن منشآت السياحة والمواقع الأثرية والطبيعية والدينية والتاريخية، كذلك أمن المطارات وأمن الخطوط الجوية وأمن الفنادق والأمن المصرفي والأمن العام ويشمل موضوع السلامة ليشعر السائح بالأمن والسلامة معاً".

فهو يشمل؛ "جميع الإجراءات الأمنية الوقائية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية كافة لتحقيق الأمن والسلامة للسائح عند قدومه وأثناء إقامته وتنقلاته وعلى الأمكنة التي يرتادها وعند مغادرتها، وأيضاً تأمين المواقع السياحية"[38].

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

الأمر الذي يبرز أهمية الأمن السياحي، "لأن العلاقة بين الأمن والسياحة، علاقة متلازمة، فزيادة عدد السائحين، وزيادة الاستثمارات والازدهار الاقتصادي، كل ذلك مرهون بتوفير المناخ الأمني والاستقرار السياسي"[39].

والأمن السياحي لا يمكن فصله عن عناصر الأمن الشامل، "فلن تكون هناك سياحة آمنة في ظل نظام سياسي غير مستقر، أو تنظيمات اجتماعية لا يسودها السلام الاجتماعي، أو في ظل اقتصاد متدهور أو في حالة اضطراب أمني ناجم تفشي الظواهر الاجتماعية. فلا شك أن الجرائم المتنوعة التي تتعرض لها الحركة السياحية، تؤدي إلى اضطراب الوضع الأمني وإلى تدهور السياحة، فكلما زادت المخاطر الأمنية انخفضت السياحة، وتأثرت معدلاتها تأثراً سريعاً".

فلقد أدى تصاعد الإرهاب والجريمة والعنف في العالم؛ "إلى ظهور مشكلة جديدة وهي استهداف السياح من قبل الأعمال الإرهابية والإجرامية. ويرجع السبب في استهداف السياح بسبب قيمتهم الرمزية بالنسبة للإرهابيين فهم يشعرون بأن قيمة السياح العالميين قيمة عالية لا يمكن أن تترك غير مستغلة".

الحادي عشر: الإجراءات الأمنية المتعلقة بحماية أمن السائح

عادة ما يكون المستهدف هو السائح؛ "في عمليات السرقة والنصب والاحتيال والجرائم السياحية التي تهدف إلى الكسب المادي والحصول على أكبر قدر ممكن من النقود من السياح. وتقوم أجهزة الأمن وبخاصة الشرطة السياحية بكثير من الإجراءات الوقائية لحماية السائح من تلك الجرائم"، ومنها:

- تأمين السائح بتكثيف الإجراءات الوقائية في أماكن الإقامة وفي المواقع الأثرية[40].
- وجود دوريات مستمرة حول تلك المناطق لتأمين السياح.
- نصح السياح بوضع الأشياء الثمينة والنقود ووثائق السفر لدى إدارة الفنادق ومحال الإقامة منعاً من سرقتها".
- "نصح السياح بالسير في مجموعات وتجنب السائح السير منفرداً.

- وضع كمائن من رجال الأمن ورجال الشرطة السياحية حول المواقع الأثرية وأمان إقامة السياح لضبط معتادي الإجرام الذين يتواجدون في تلك المواقع
- القيام بحملات التفتيش والضبط لحالات التسول والمعاكسات النسائية التي تقع في تلك المواقع.
- متابعة شكاوى السائحين والبت فيها ووضع السبل الكفيلة بمنع تكرارها وإزالة أسباب وجودها.
- "اتخاذ التدابير الأمنية اللازمة في ضوء المعلومات المتوفرة عن الأفواج السياحية مثل الديانة والجنسية والاتجاهات الفكرية منعاً للأخطار المتوقع تعرضهم لها، وخاصة من الجماعات الإرهابية"[41].
- وجود رقابة أمنية سرية بالمواقع السياحية وأماكن الإقامة بهدف ضبط المشتبه بهم ومنع المضايقات التي قد يقابلها السياح.

ويتعرض السياح لبعض الجرائم السياحية؛ "من الشركات والمؤسسات المرتبطة بالنشاط السياحي، وهذه الجرائم تعالجها الأنظمة واللوائح المنظمة لقيام وإنشاء تلك الشركات والفنادق"، ومن أهمها:

- سحب الترخيص عند ثبوت المخالفة لأحكام النظام.
- الإيقاف المؤقت لنشاط المنشاة.
- معاقبة الموظف الذي ارتكب المخالفة بموجب النظام حسب حجم المخالفة المرتكبة وإلزام تلك الشركات والمؤسسات بتوفير وسائل النقل الآمن للسياح بين المواقع السياحية والمرافق التي يقيمون فيها.
- تأمين المطارات، والطائرات ووسائل النقل البري والبحري وتفتيشها.
- التنسيق مع الجهات الأمنية وسلطات المرور لتحديد مسار الحافلات.
- التأكد من سلامة وضع السائقين والمرشدين والمرافقين للسياح
- الطلب من الأجهزة الأمنية تسيير سيارات نجدة لمرافقة الأفواج السياحية"[42].
- نشر الحراسات الأمنية لتأمين كافة المحطات التي تتوقف فيها الحافلات التي تنقل السياح [43].

مجلة الدراسات التاريخية
مجلد 24 العدد 01 السنة 2023 ص ص665/702
E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

هذه الإجراءات تقوم بها الدولة التي تستضيف السياح، "وتشرف عليها وزارات وإدارات مختلفة ومتعددة حسب نوعية الإشراف في كل دولة مثل وزارة الاقتصاد أو وزارة الثقافة وتنمية المعرفة، بالإضافة إلى التعاون مع الأجهزة الأمنية والشرطة السياحية في وزارة الداخلية".

يأتي دور التخطيط الأمني في التعامل مع المشكلات الأمنية المرتبطة بالسياحة قبل حدوثها، "كمدخل وقائي للمحافظة على الأمن، وصناعة السياحة. فالسياحة تعتمد على الأمن كأساس من أسس وجودها ونموها، لذلك يجب اتخاذ كافة الإجراءات لدعم الثقافة الأمنية والوعي الأمني بين الأفراد في المجتمع"[44].

ونبرز مدى الاهتمام بالأمن السياحي في دبي، "من خلال قيام القيادة العامة لشرطة دبي، بإنشاء إدارة للأمن السياحي، بهدف تحقيق الأمن للسائح منذ وصوله لدبي وحتى مغادرته لها، وحماية دبي من الجرائم التي قد يتجه بعض السائحين لارتكابها".

نظراً لأهمية الأمن السياحي؛ "لدعم صناعة السياحة اهتمت القيادة العامة لشرطة دبي منذ عام 2001م إلى إنشاء إدارة متخصصة بأمن السياح وتوفير الخدمات الأمنية لهم، تحت مسمى؛ إدارة الأمن السياحي، وهذه الإدارة تهتم بتوفير الأمن والاطمئنان للسائحين القادمين لدبي، وحمايتهم من المشاكل والجرائم التي قد تواجههم".

يستخلص الباحث مما تقدم "إن الأمن السياحي يسعى لتوفير الأمن للسائحين أنفسهم خلال تنقلهم عبر وسائل النقل والمواصلات، وأماكن إقامتهم والماكن التي يترددون عليها أي المنشآت السياحية، وأماكن الزيارة، والترفيه، ووقاية البلد المضيف من جرائم بعض السائحين، وتوفير الأمن الشامل للأمن البيئي، والأمن الصحي، وغيرهما؛ لدعم صناعة السياحة. وتأتي سلامة السياح في مقدمة التحديات التي ترتكز عليها أي صناعة سياحية ناجحة. لذلك فإن السلامة يجب أن تكون أحد الأهداف الأساسية التي يتعين على الخطط والقوانين السياحية أن تسعى إلى تحقيقها. فالمشاكل المتعلقة بسلامة السياح، سواء كانت حقيقية أو متوقعة، تؤثر سلباً على سمعة البلد المضيف.

الثاني عشر: الإجراءات الأمنية المتعلقة بتأمين المو اقع السياحية

أولاً: إجراءات تأمين المنشآت والمو اقع والأماكن السياحية

وتشمل هذه الجهود؛ "أمن المباني ويشمل المواقع الحضارية، والمباني الدينية، والمواقع الأثرية والسياحية، وتشرف على هذه المنشآت وزارات كالاقتصاد والثقافة وتنمية المعرفة في دولة الإمارات أو إدارات السياحة، وتحدد الجرائم التي تقع عليها ووجود قوانين تسنها الدولة وتطبقها في شأن مرتكبي تلك الجرائم"، ومن المتفق عليه أن إجراءات تأمين المواقع والمنشآت السياحية تعني نوعين من الإجراءات هما:

أ- إجراءات الوقاية من وقوع الجريمة؛ عن طريق إقامة عدد من الحواجز بين المجرم والموقع السياحي بما يجعله يعدل عن ارتكاب الجريمة [45].

ب- "إجراءات ضبط الجرائم التي ينجح الجناة في اجتياز حواجز الوقاية وارتكاب الجريمة وتضم الجهود المبذولة لكشف وتحديد شخصية الجناة وتوفير الأدلة التي تثبت ارتكابهم للجريمة، فإن إجراءات تأمين المواقع والمنشآت السياحية تضم في الواقع كلا النوعين السابقين من الإجراءات"[46].

- ومن الإجراءات المتبعة لحماية تلك المواقع؛ "الإشراف الأمني الدقيق من قبل إدارة السياحة، وأجهزة الأمن، والشرطة السياحية، على عمليات حصر المواقع الأثرية وتصويرها وتسجيلها وتوفير الأعداد الكافية من مراقبي الآثار بمختلف المناطق والمواقع الأثرية وتزويدهم بالوسائل التي تمكنهم من أداء مسؤولياتهم الأمنية في الإشراف على المواقع الأثرية".
- ملاحظة أعمال البحث والتنقيب الجارية ومنع التعديات على المواقع الأثرية.
- الحرص على معاينة الآثار ومستودعات خزنها وحفظها والتأكد من سلامة مبانيها وإحكام إغلاق أبوابها ونوافذها، وتوفير وسائل الأمن والسلامة، وتوفير الإضاءة الكافية بها.
- وضع خطط لتأمين تلك المواقع وتشديد الحراسة عليها وتوفير القوة البشرية والإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ تلك الخطط.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

- توفير أكبر عدد من المرشدين السياحيين وتكليفهم بجانب عملهم كمرشدين بمراقبة السياح وخصوصاً الأشخاص المعروف عنهم الاتجار في الآثار وإعداد الخطط لضبطهم متلبسين بحيازة الآثار المسروقة.
- الرقابة المشددة على منافذ الدولة لمنع وضبط عمليات تهريب الآثار.
- المشاركة في إجراءات الأمن المتصلة بالبعثات الأجنبية للتنقيب لمنع سرقة وتهريب الآثار عند اكتشافها.
- إلزام بعثات التنقيب الأجنبية بالإعلان عن أي كشف أثري تنجح فيه وتسجيل جميع القطع التي تعثر عليها ونشر ذلك الكشف علمياً وتسليم تقرير مفصل لدوائر الآثار الوطنية.
- إثبات ملكية ما تكشفه البعثات الأجنبية للتنقيب للدولة التابع لها مكان الأثر التاريخي [47].

ثانيًا: إجراءات تأمين المنشآت الفندقية ومحال الإقامة ووسائل النقل

"تعد الفنادق والمنتجعات والشقق المفروشة أو بيوت العطلات والشاليهات والمخيمات من أهم المواقع التي يستهدفها النشاط الإجرامي وبخاصة العمليات الإرهابية حيث إنها أمكنة لتجمع السياح"[48].

وتعنى الدول؛ "بوضع الإجراءات الكفيلة التي تمنع وقوع الجريمة السياحية في تلك المنشآت"، ومن أهم تلك الإجراءات للمكافحة ما يلي:

- وضع التعليمات الواضحة بشأن التأكد من هويات الداخلين والخارجين من تلك المرافق والمنشآت.
- القيام بعمليات التفتيش اللازمة للحقائب والأمتعة المشتبه بها قبل نقلها إلى الداخل أو الخارج.
- توفير الموارد البشرية المدربة من الشرطة السياحية وموظفي الفنادق لتشغيل أجهزة الإنذار عند حدوث الخطر.

- وضع خطط لتأمين المنشآت الفندقية من الداخل بنشر مجموعات أمنية، واختيار نقاط تمركز بما يمكنهم من السيطرة على الوضع في حالة توقع حدوث خطر أمني على المنشأة"[49].
- التنسيق بين موظفي الفنادق وإدارات الأمن العام في الدولة بالصورة التي تكفل الانسجام ومنع التضارب في حالة حدوث الخطر الأمني.
- الاهتمام بالحراسات على الطرق المؤدية إلى تلك المنشآت ومواقف السيارات القريبة منها وتسيير الدوريات الراجلة والراكبة لمراقبة المناطق التي تحيط بتلك المنشآت.
- مواجهة حالات الاشتباه وفحصها واتخاذ الإجراءات الاحترازية الكفيلة بشأنها.
- وضع نقاط مراقبة حول المنشآت من عدد من سيارات الشرطة أو قوات الأمن الخاصة بتلك المنشآت على مدار الساعة قرب المنشأة.
- إحاطة المنشآت بحواجز إسمنتية أو أسوار خارجية تكون فاصلاً بينها وبين المحيط الخارجي.
- مراعاة الأمن الهندسي لتلك المنشآت عند بنائها بما يجنبها الأخطار الطبيعية كالزلازل، وتوفير وسائل الإطفاء، وأجهزة الإنذار، وسلالم النجاة، وتحديد نقاط التجمع عند حدوث الأخطار الطبيعية أو الأمنية.

وينتهي الباحث إلى أن الإجراءات الأمنية المتعلقة بتأمين المواقع السياحية تشمل إجراءات تأمين المنشآت والمواقع ومبانيها كما تشمل إجراءات تأمين المنشآت الفندقية والسياحية والأثرية ومحال إقامة السياح ووسائل نقلهم.

الثالث عشر: التحديات الأمنية التي تواجه القطاع السياحي في دولة الإمارات العربية المتحدة

نظراً لأهمية الأمن السياحي؛ "وظهور العديد من التحديات التي تواجه القطاع السياحي كالجرائم السياحية والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي وغيرها، فقد بدأت بعض الدول في تنظيم النشاط السياحي آخذة بالحسبان البعد الأمني فأسست شرطة للسياحة ومكاتب للسياحة وسنت التشريعات المتعلقة بالسياحة لمواجهة مثل تلك التحديات"[50].

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

ويقصد بالجريمة في السياحة بأنها: "كل عمل أو امتناع يخالف القوانين والقرارات المنظمة والمرتبطة بالنشاط السياحي"[51].

وحيث أن الجريمة السياحية موجودة بالفعل، "باعتبارها معوقاً كبيراً أمام جهود تنشيط السياحة، حيث تعد الحالة الأمنية ومعدلات الجرائم من أهم محددات مسار النشاط السياحي هبوطاً وصعوداً، اطراداً وتناقصاً"[52].

ويمكن تقسيم الجرائم المتعلقة بالسياحة وفقا لمعايير عديدة، "لكن المعيار الأهم هو ما يرتبط بصفة السائح كجاني أو كمجني عليه"[53]. ومن ثم نشير إلى طائفتين من الجرائم المتعلقة بالسياحة، "الأولى هي ما تقع على السائح وترتبط بكون السائح أكثر قابلية من غيره لأن يكون مجنياً عليه، أي؛ أكثر عرضة للجرائم، والثانية؛ هي ما تقع من السائح وغالباً ما ترتبط بكونهم سياحا أتوا لأغراض خفية ظاهرها السياحة وباطنها الإجرام"[54]. وعليه سوف نتناول هذا المطلب في الفرعين الآتيين:

أولا: الجرائم التي تقع على السائح

1-السرقة:

قد يتعرض السائح للسرقة، "وذلك ناتج عن انشغال السياح بالنظر إلى الآثار، وبسبب الزحام الذي ربما يكون في بعض المناطق أو عند البوابات ويستغل المحترفون انشغال السياح بذلك ويقومون بسرقتهم، والسرقة من الجرائم التي يعاقب عليها قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي رقم 31 لسنة 2021م"[55].

2- جرائم النصب والاحتيال:

يتعرض السياح للنصب والاحتيال؛ "من قبل بعض الشركات التي تنظم الرحلات ويتمثل ذلك في اختلاف درجة الفنادق، أو تقصير مدة الإقامة، أو بزيادة الأجرة بعد الوصول إلى مقر الإقامة، كما قد يتعرض البعض للنصب والاحتيال من قبل سائقي السيارات الأجرة وذلك باستغلال السائح ومضاعفة الأجرة عليه وذلك لجهله بالتعريفة".

وتعمل بعض العصابات المنظمة؛ "على استغلال السياح وإيهامهم بأنها تقوم بتحويل العملات بأسعار أعلى من الأسعار التي يتم التحويل بها في المصارف ويسلبون ما معهم من نقود. وفي الغالب تتم هذه العملية برضا السائح تحت تأثير الطمع"[56].

3- جرائم انتهاك خصوصية السائح:

وهذه الجرائم ترتكبها؛ "الشركات المنظمة للبرنامج السياحي، أو الفنادق أو الشاليهات أو الشقق والغرف المفروشة بيوت العطلات، حيث يعلم القائمون على تلك المرافق بمواطن الضعف فيها، ويقومون بالتلصص على السياح بهدف ابتزازهم وتهديدهم بأنهم رأوهم في أوضاع مشينة وإلى غير ذلك من الأساليب التي ترغم السائح ذكراً أو أنثى على دفع مبالغ من المال حفاظاً على سريته وخصوصياته، وهي جريمة يعاقب عليها قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي، كما تعاقب عليها الأنظمة المتعلقة بإنشاء وتأسيس تلك المرافق"[57].

4- جرائم العرض:

تقوم عصابات الدعارة الدولية، "بجلب العديد من النسوة واستغلال ظروفهم المعيشية الصعبة، فتحضر من موطنها الأصلي كسائحة وتسخر إما لاستغلالها جنسياً بعرض مفاتنها أو ممارسة البغاء مقابل أموال تدفعها لها العصابة، أو تكون تلك الأموال للمرأة وحدها إذا اتخذت الجنس والبغاء حرفة لها، أو تكون الأموال خالصة للمستغل لها وتكون هي مستأجرة تتقاضى منه أجراً ومكافأة"[58].

وتقوم بعض الشركات بالتغرير بتلك النسوة؛ "ووعدهن بالعمل في الدول الغربية وعند حضورهم من أوطانهم تقوم الشركات بدفعهم إلى الملاهي الليلية لممارسة الرقص العاري والبغاء. وتجد المرأة نفسها مجبرة على ممارسة البغاء".

ويجمل الباحث إلى أن الجرائم التي تقع على السائح تشمل السرقة وجرائم النصب والاحتيال وجرائم انتهاك خصوصية السائح وجرائم العرض.

ثانيا: الجرائم التي تقع من السائح

من المعلوم أن السائح؛ "هو شخص أجنبي يقيم في الدولة المضيفة لمدة محدودة، وقد تقع منه أفعال أو يمتنع عليه القيام بأفعال يعاقب عليها قانون تلك الدولة، وبذلك فإن السائح الأجنبي يخضع لقانون الدولة التي يرتكب جريمته فيها وتطبق عليه العقوبة المقررة في قوانين

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

وتشريعات تلك الدولة دون النظر إلى العقوبة التي يقررها قانون الدولة التي ينتمي إليها ويحمل جنسيتها لنفس هذه الجريمة وهو ما يعرف بمبدأ إقليمية قانون العقوبات"[59].

تأسيساً على ذلك؛ "فإن هناك جرائم تقع من السائح ويعاقب عليها القانون، وعلى السائح إذا ارتكب أيا من تلك الجرائم أن يواجه العقوبة المترتبة عليها"[60]، ومن تلك الجرائم ما يلي:

1- جرائم تهريب المخدرات:

"تهريب واستعمال المخدرات يعد من الجرائم التي يعاقب عليها القانون في كل دول العالم. ويندرج تحت جرائم المخدرات؛ حيازتها، وجلبها، وتصديرها وإنتاجها وزراعتها والتعامل والوساطة فيها والتعاطي لها وما يتصل به من أفعال مثل تسهيل تعاطي أو تهيئة مكان التعاطي"[61]، ولكل فعل من تلك الأفعال العقوبة المقررة له في القوانين، وينص القانون الاتحادي رقم (30) لسنة 2021م؛ "بشأن مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية بعقوبة من يقوم بجلب المخدرات وترويجها بالسجن المؤبد والمؤقت والحبس".

2- جرائم تهريب النقد:

من الجرائم التي يرتكبها السائح في هذا الخصوص؛ "أن دولة الإمارات العربية تضع شرطاً للنقد الأجنبي وتلزم السائح بالإعلان عما معه من نقود وأن يقوم بتحويل تلك النقود عن طريق المصارف المصرح لها باستبدال النقد الأجنبي، وحيث إن هناك سوقاً سوداء لشراء العملات الأجنبية بقيمة محلية أكبر يعتمد كثير من السياح على استبدال ما معهم من عملات لدى أولئك الأشخاص، وهذا العمل يعد جريمة في قانون الجمارك الموحد لدول مجلس التعاون الخليجي والقوانين ذات العلاقة المعمول بها في الدولة".

3- جرائم تزييف العملة وإدخالها البلاد:

تعد الأفعال الآتية؛ "والمتعلقة بالعملات من الجرائم التي يعاقب عليها القانون وهي؛ ترويج عملات مزيفة، أو حيازة عملات مزيفة بهدف طرحها للتداول، وإدخال العملة المزيفة إلى البلاد أو إخراجها منها"[62].

ويعد الشخص في نظر قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي؛ "مرتكباً لجريمة التزوير إذا أدخل وأخرج عملة مزيفة سواء أكانت أجنبية أم وطنية، معدنية أو ورقية متداولة قانوناً في إقليم الدولة، وهذا النوع من الجرائم يرتكبه العديد من السياح".

4- جرائم التزوير واستعمال الوثائق المزورة:

"تتمثل صورة هذه الجرائم عند استخدام جوازات سفر أو وثائق أخرى مزورة، كتأشيرة الدخول أو الشيكات السياحية، ووثائق الإعلان عن العملات الأجنبية وتحويلاتها، ويقوم السياح بارتكاب هذه الجرائم إما بقصد تسهيل الدخول إلى الدولة التي يودون السفر إليها إذا كانت هناك بعض القيود، أو بقصد الكسب غير المشروع بتحويل النقد الأجنبي خارج النظام المصرفي وبيعه في السوق السوداء، ويندرج تحت هذه الجرائم، وضع التواقيع والأختام المزورة، وتغيير المحررات والأختام والتواقيع، ووضع أسماء أشخاص آخرين في جوازات السفر أو التقليد لتلك المحررات"[63].

5- جرائم التجسس والتخابر:

يأتي العديد من عملاء الاستخبارات لبعض الدول في صورة سياح، "أولاً لصرف النظر عنهم، وثانيًا لسهولة حركة السياح وخصوصاً إذا كانوا مجموعات، والفعل المادي في جريمة التجسس هو الاتصال بدولة أجنبية أو بأي شخص يعمل لمصلحتها لدفعها إلى القيام بأعمال عدائية ضد دولة أخرى"[64].

ويستخدم في التجسس عدة طرق؛ "مثل المراسلة أو الاتصال الهاتفي أو اللاسلكي، أو المقابلة الشخصية، وغيرها من وسائل الاتصال"[65]. ويدخل في هذا الفعل؛ "جمع المعلومات العسكرية، والاقتصادية والسياسية، أو أخذ الصور والرسوم والمخططات للأماكن والمنشآت العسكرية والحيوية بهدف الإضرار بمصالح تلك الدولة لصالح دولة أخرى معادية لها"[66].

6- جرائم النصب والاحتيال:

ويعني حصول السائح على مال غيره بوسائل يشوبها الخداع والتدليس والاحتيال باستخدام طرق احتيالية تدعمها مظاهر وأفعال خارجية توحي بالصدق الذي ينتج عنه تصديق المجني عليه للجاني.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

7- الجرائم الأخلاقية:

"ويعبر عنها بالجرائم الجنسية وهي من الجرائم الشائعة التي يرتكبها السياح، وتتمثل في الفعل الفاضح العلني وجريمة الزنا وغيرها من الأفعال التي تؤذي الشعور العام"[67]. "ويعاقب قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي على ارتكاب هذه الجرائم لعدد من الأسباب أهمها صيانة الأعراض وحفظ النفس التي هي من الضرورات، وحماية المجتمع، ومراعاة الشعور العام، وصيانة إحساس الجمهور من أن تخدشه مظاهر جنسية تقتضي الأخلاق والآداب العامة عدم ارتكابها"[68].

8- جريمة شرب الخمر:

لا يعد شرب الخمر جريمة في معظم القوانين الوضعية؛ "إلا إذا وصل الجاني إلى حالة السكر البين وضبط في مكان عام أو طريق عام أي شرب الخمر خارج المكان المسموح به، ويقصد به المنشآت السياحية، والفنادق وغيرها".

9- سرقة الآثار:

"يقوم بعض السياح أحياناً بسرقة الآثار وخاصة القطع الصغيرة التي يمكن إخفاؤها في الجيوب أو الحقائب اليدوية بهدف الكسب المادي ودون النظر إلى القيمة الأثرية التاريخية لتلك المقتنيات، والسرقة من شخص أو سرقة الآثار من الأفعال التي يعاقب عليها القانون"[69].

وينتهي الباحث إلى تعدد الجرائم التي تقع من السائح؛ كجرائم تهريب المخدرات وجرائم تهريب النقد، وجرائم تزييف العملة وإدخالها البلاد وجرائم التزوير واستعمال الوثائق المزورة، وجرائم التجسس والتخابر، وجرائم النصب والاحتيال والجرائم الأخلاقية، وجريمة شرب الخمر، وسرقة الآثار.

الخاتمة

شهدت السنوات من عام 1990 وحتى عام 2015م؛ "اهتماماً متزايداً من دولة الإمارات بالأمن السياحي بمفهومه الشامل، واتخذت الدولة جميع الإجراءات والوسائل التي تتخذ لحماية السياح والمنشآت التي يرتادها السياح والإجراءات والعقوبات التي تطبقها الدولة عند الإخلال بالأمن".

فالأمن السياحي؛ "أحد عناصر الأمن الشامل، بمعنى أنه لا يقف عند حد ضبط الجرائم المتصلة بالنشاط السياحي وإنما يجب أن يتعداها إلى توليد الشعور بالطمأنينة بين السائحين وجميع العاملين بقطاع السياحة".

وبتوجيهات القيادة الرشيدة، "قطعت دولة الأمارات شوطاً كبيراً في تطوير المنتج السياحي للدولة، وتعزيز بنيتها التحتية السياحية، تماشياً مع مستهدفاتها للخمسين المُقبلة، وهو الأمر الذي ساهم في تعزيز مكانتها على خريطة السياحة العالمية، وجعلها من أهم الوجهات السياحية العالمية أمناً وأماناً".

ولتحقيق كل ذلك؛ "فقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بتوفير الأمن والأمان للسياح، حيث العلاقة الطردية الموجودة بين الأمن والنشاط السياحي وسمعة الدولة، فقد حازت دولة الإمارات وفقا للمؤشرات العالمية على مستوى عال من الأمن والأمان والاستقرار، يشعر به السائح والزائر، حيث كانت نسبة الأمن والأمان 97 % مما دفعت دولة الإمارات لإنشاء شرطة للسياحة في كل إمارة لتحقيق عنصر مهم في تطوير السياحة وتحقيق الأمن السياحي، بحيث لا يجب أن يقف عند ضبط الجرائم والتي لها انعكاسات على النشاط ".

وقد توصلت من خلال العرض السابق لعدد من النتائج والتوصيات نعرضها كالآتي:

أولاً: النتائج:

1. إن المفهوم الواسع للأمن السياحي يجب أن يشمل الأمن ضد الجرائم التقليدية وغير التقليدية، سواء تلك التي ترتكب ضد السياح، أو تلك التي يرتكبها السياح.
2. يمثل الاستقرار الأمني شرطًا أساسيًا لاستقطاب السياح وهو ما تتوفر عليه دولة الإمارات ما يظهر من خلال استيعابها لجنسيات مختلفة من أجل العمالة أو الاستثمار أو السياحة وجذب شركات عالمية ساهمت في نمو القطاع السياحي.
3. يتم تأمين المنشآت والمرافق السياحية من خلال وضع الضوابط الأمنية والإجراءات المانعة من وقوع الجريمة.
4. حماية السائح من خلال وضع التشريعات والإجراءات الأمنية التي تمنع الاعتداء على نفسه وماله.
5. إن الانعكاسات السلبية للإرهاب لا تقتصر على جانب واحد من جوانب النشاط السياحي بل تمتد لتشمل كافة الجوانب ذات العلاقة به.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

6. إن تحقيق أمن وسلامة السائح عنصر مهم في نجاح السياحة وتحفيز للسائح على زيارة الدولة المضيف مرة أخرى.

7. إن إماراتي أبوظبي ودبي سعت كلتاهما إلى الاهتمام بالجانب الأمني في مجال السياحة من خلال استحداث فرع جديد للشرطة يطلق عليه اسم الشرطة السياحية، بهدف الحفاظ على أمن وسلامة السياح الوافدين من خلال المرافقة الأمنية للمجموعات السياحية، ونشر الخدمات الأمنية في المواقع السياحية.

8. تساهم حزمة الإجراءات التي اتخذتها الشرطة السياحية داخل المواقع السياحية والأثرية المتمثلة بالتواجد الأمني المستمر لأفرادها، ومراقبة الموقع من خلال كاميرات المراقبة الذكية وغيرها في المحافظة على أمن المواقع وأمن السائح داخل هذه المواقع.

ثانيًا: التوصيات:

1. أوصي بتعزيز ودعم الأجهزة الأمنية بالكفاءات البشرية والاستعانة بالأجهزة والوسائل الحديثة التي تمكنها من حماية المواقع السياحية وحماية أمن وسلامة السائح.
2. ضرورة نشر التوعية الأمنية بين المرشدين السياحيين وموظفي الفنادق لرفع حسهم الأمني لمراقبة المشتبه بهم ومنعهم من ارتكاب الجرم المحتمل.
3. العمل على إقامة شراكة فعالة بين أجهزة الأمن السياحي والسكان المحليين وسائر الفعاليات المعنية بالشأن السياحي في المقاصد السياحية بهدف تعزيز الأمن السياحي وحماية السياح والمرافق السياحية.
4. رفع كفاءة الشرطة السياحية والحراسات الأمنية الخاصة بالمنشآت السياحية من خلال التدريب والتأهيل على أساليب مكافحة الجريمة المنظمة والجرائم الإرهابية.
5. تبادل الخبرات الأمنية في مكافحة الجرائم السياحية على مستوى دولة الإمارات و على المستوى الإقليمي والدولي.

6. لتنسيق المستمر بين الشرطة السياحية وكل الفعاليات العاملة بالقطاع السياحي في مجال الأمن السياحي، وعلى رأسها مجلس الإمارات للسياحة، ودوائر السياحة، والفعاليات السياحية الأخرى كالفنادق ومكاتب السياحة والسفر، الخ.

7. تحديث التشريعات السياحية المتعلقة بالأمن السياحي باستمرار بما يواكب معايير التطور عالميا في هذا المجال، والمرحلة الأمنية الموجودة داخل دولة الإمارات.

الهوامش

(1) د. مصطفى، يوسف كافي: السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة، الناشر ألفا للوثائق، الجزائر، ط1، 2017م، ص385.

(2) د. سلطان، النصراوي: د. كاظم، أحمد البطاط: د. محمد، علي العامري: القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2018م، ص12.

(3) د. محمد، أحمد العمري: الأمن السياحي، المفهوم والتطبيق، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2014م، ص 18.

(4) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية، الإرهاب، العولمة، دار رسلان، دمشق، سوريا، 2020م، ص169.

(5) د. علي، بن فايز الجحني: الأمن السياحي، منشورات جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2004م، ص85.

(6) الجعمان، محمد بن إبراهيم، اتجاهات السياح نحو إجراءات الأمن السياحي، رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2005م، ص87.

(7) د. زيد، منير سلمان: الاقتصاد السياحي، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، د. ت، ص 15.

(8) د. رؤوف، بوسعدية: آفاق تحقيق الأمن السياحي في الجزائر، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر، العدد الرابع، ماي 2018م، ص 20.

(9) د. علي، بن فايز الجحني: الأمن السياحي، مرجع سابق، ص7.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

(10) د. مصطفى، يوسف كافي: السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة، مرجع سابق، ص 388.

(11) د. محمد، أحمد العمري: الأمن السياحي، المفهوم والتطبيق، مرجع سابق، ص 50-51.

(12) د. عصمت، عدلي: الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2008م، ص18.

(13) د. بركات، كامل المهيرات: الأمن السياحي، والتشريعات السياحية، دار الفكر، عمان- الأردن، 2009م، ص18.

(14) د. سلطان، النصراوي: د. كاظم، أحمد البطاط: د. محمد، علي العامري: القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 95.

(15) د. مصطفى، يوسف كافي: السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة، مرجع سابق، ص388.

(16) د. علي، بن فايز الجحني: الأمن السياحي، مرجع سابق، ص7.

(17) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية، الإرهاب، العولمة، مرجع سابق، ص 181.

(18) د. مصطفى، يوسف كافي: السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة، مرجع سابق، ص 389.

(19) د. علي، بن فايز الجحني: الأمن السياحي، مرجع سابق، ص10.

(20) د. صلاح الدين، عبد الحميد عبد المطلب: الإرهاب والنشاط السياحي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 22، العدد44، 2004م، ص151 وما بعدها.

(21) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية، الإرهاب، العولمة، مرجع سابق، ص 276.

(22) د. صلاح الدين، عبد الحميد عبد المطلب: الإرهاب والنشاط السياحي، مرجع سابق، ص161-163.

(23) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية، الإرهاب، العولمة، مرجع سابق، ص 181.

د. سلطان، النصراوي: د. كاظم، أحمد البطاط: د. محمد، علي العامري: القطاع السياحي والنمو الاقتصادي، مرجع سابق، ص 91.

(24) د. علي، بن فايز الجحني: الأمن السياحي، مرجع سابق، ص181-183.

(25) د. مصطفى، يوسف كافي: السياحة الدولية في ظل تطور تقنية المعلومات والاتصالات وعولمة السياحة، مرجع سابق، ص 392.

(26) د. بركات، كامل المهيرات: الأمن السياحي، والتشريعات السياحية، مرجع سابق، ص 53-55.

(27) تعامل القسم منذ استحداثه مع العديد من القضايا منها تتعلق بالإخلال بالآداب العامة فيما ارتبطت باقي القضايا بالهروب من الكفيل و انتهاك حرية الغير ومخالفة قانون العمل والسرقة وحادث دهس وفرار وتحرش.

(28) د. علي، بن فايز الجحني: الأمن السياحي، مرجع سابق، ص7.

(29) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية، الإرهاب، العولمة، مرجع سابق، ص169.

(30) الشرطة السياحية في أبوظبي... انطلاقة واعية لتعزيز الأمن، على الرابط: https://www.albayan.ae/across-the-uae/2009-07-22-1.455548 (تاريخ الزيارة 24-1-2023).

(31) الشرطة السياحية تعزز مكانة أبوظبي العالمية، على الرابط: https://www.alittihad.ae/article/3212/2020/%D8%A7 (تاريخ الزيارة 24-1-2023).

(32) انظر الموقع الرسمي لشرطة دبي، على الرابط:
https://www.dubaipolice.gov.ae/wps/portal/home/miscellaneous links/Tourism%20Police?lang=ar

(33) من خلال سعي القيادة العامة لشرطة دبي لتحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع فقد أنشأت إدارات أمنية متخصصة وفي عام 2001م أنشئت إدارة الشرطة السياحية للاهتمام بالسياح وبالقطاع السياحي، وتوفير الجو المناسب للسائح، لكي ينعم بالهدوء والاستقرار.

(34) الموقع الرسمي لشرطة دبي على الرابط: https://www.dubaipolice.gov.ae/wps/portal/home/miscellaneous links/Tourism%20Police (تاريخ الزيارة 24-1-2023)

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

(35) شرطة دبي تحتفي باليوم العالمي للسياحة، على الرابط: https://www.alroeya.com/173-76/2242994 (تاريخ الزيارة 24-1-2023).

(36) ناصر، عبد الله عبد المحسن العبيد: حماية السائح بين الشريعة والنظام، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1424هـ -2003م، ص 128.

(37) د. زيد، منير سلمان: الأمن والسلامة في المنشآت السياحية والفندقية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 2012م، ص58.

(38) د. شريفة، معدن: الأمن السياحي كأساس استراتيجي لتحقيق التنمية السياحية في الوطن العربي، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، مج. 14، ع. 2، 2020م، ص72.

(39) د. علي، بن فايز الجحني: الأمن السياحي، مرجع سابق، ص 59.

(40) د. علي، بن فايز الجحني: الأمن السياحي، مرجع سابق، ص 254.

(41) د. فاروق، عبد الرحمن مراد: إجراءات منع الجريمة السياحية وضبطها، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992م، ص19.

(42) د. حمزة، خليل: دور الشرطة السياحية في حماية المنشآت السياحية والأثرية في الأردن، دراسة ميدانية، جامعة الشرق الأوسط، عمان-الأردن، 2011م، ص8.

(43) د. محمد، التابعي محمود: التعاون الدولي في مجال السياحة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، د.ت، ص 246 وما بعدها.

(44) د. عادل، عبد الجواد محمد الكردوسي: دبي وجهة سياحية عائلية عالمية، دور الهيئات الرقابية في خصوصية حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، بحث ضمن فيلم وثائقي، 2015م، ص 17.

(45) د. أحمد، بن سليمان صالح الربيش: جرائم السياحة في ضوء الشريعة والقانون، دراسة مقارنة، المجلة العربية للدراسات الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، مج 22, ع 43، فبراير 2007م، ص 102 وما بعدها.

(46) د. إبراهيم، محمد اللبيدي: تأمين المنشآت، مركز الإعلام الأمني، 30 ديسمبر 2018م، ص 26-27.

(47) د. محمد، جمال الدين مختار: التخطيط العلمي لتوجيه العمل الأثري ودوره في حماية الآثار، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1992م، ص18.

(48) العايب، سمية: بوخلواط، زينب: تأثير الأمن السياحي على النشاط السياحي، دراسة حالة الجزائر وتونس، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي، الجزائر، 2015-2016م، ص 22-23.

(49) ناصر، عبد الله المحسن العبيد: حماية السائح بين الشريعة والنظام، مرجع سابق، ص 129 وما بعدها.

(50) محمد، إبراهيم الغامدي: اتجاهات السياح نحو الأمن السياحي، دراسة ميدانية على منطقة الباحة، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005م، ص 83.

د. محمود، شاكر سعيد: خالد، عبد العزيز الحرفش: مفاهيم أمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010م، ص33.

(51) د. عادل، محمد خير: الجرائم السياحية في التشريع المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ط 1، 1998م ص 8.

(52) علي فايز الجحني، الأمن السياحي، مرجع سابق، ص 142. أمل، فاضل عبد خشان عنوز: الأمن السياحي ومدى فاعليته للحد من الجريمة السياحية، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 17، العدد1، 2015م، ص 58-59.

(53) د. محمد، الهادي عبد الحكيم راتب: الجرائم المتعلقة بالسياحة: دراسة في علم ضحايا الجريمة وعلم الإجرام السياحي، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، المجلد 8، العدد 13، نوفمبر 2020م، ص 4372.

(54) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية، الإرهاب، العولمة، مرجع سابق، ص 241.

(55) المرجع سابق، ص 241.

(56) د. عبود، السراج: جرائم المال والعرض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1412هـ - 1992م، ص 281.

(57) د. فؤاد، علام: مكافحة الجرائم السياحية، أخطار السياح، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1992م، ص 80.

E-ISSN : 2588-2090
ISSN : 1111-3707

(58) د. أسامة، أبو الحسن مجاهد: مكافحة الجرائم الجنسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005م، ص 109.

(59) د. فؤاد، علام: مكافحة الجرائم السياحية، أخطار السياح، مرجع سابق، ص 55.

(60) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية، الإرهاب، العولمة، مرجع سابق، ص 242.

(61) د. محمد، باسل الحافظ: الموسوعة الشاملة في قانون مكافحة المواد المخدرة والمؤثرات العقلية لدولة الإمارات العربية المتحدة، دار الحافظ، 2020م، ص10؛ د. إيمان، محمد الجابري: القواعد المنظمة للتعامل بالمخدرات في دولة الإمارات، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011م، ص18.

(62) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، الأمن السياحي، الجرائم السياحية، الإرهاب، العولمة، مرجع سابق، ص 243.

(63) د. مصطفى، يوسف كافي: صناعة السياحة والأمن السياحي، مرجع سابق، ص 243.

(64) د. ممدوح، خليل إبراهيم البحر: أحكام التجسس شرعًا وقانونًا، مجلة الفكر الشرطي، مجلة دورية ربع سنوية علمية متخصصة تعني بالأبحاث الشرطية والأمنية تصدر عن الإدارة العامة لشرطة الشارقة، مجلد 9، عدد 4، 2001م، ص230 – 231.

(65) د. محمود، سليمان موسى: التجسس الدولي والحماية الجنائية للدفاع الوطني وأمن الدولة، دراسة مقارنة في التشريعات العربية والقانونين الفرنسي والإيطالي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2001م، ص 5 – 6.

(66) د. عصمت، عدلي: الأمن السياحي والأثري في ظل قوانين السياحة، مرجع سابق، 168.

(67) د. محمد، نور الدين سيد عبد المجيد: جريمة بيع الأطفال والاتجار بهم، دراسة في قانون العقوبات المصري والإماراتي وقوانين مكافحة الاتجار بالبشر والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2012م، ص 66 – 67. د. علي، الباز: الآثار السلبية للسياحة وسبل مواجهتها، مجلة أكاديمية شركة دبي، بحوث مؤتمر أكاديمية شرطة دبي الدولي الثالث حول الجوانب القانونية والأمنية لصناعة السياحة، المحور الأمني، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2006م، ص 114.

(68) د. أسامة، أبو الحسن مجاهد: مكافحة الجرائم الجنسية، مرجع سابق، ص **22**.
د. عادل، محمد خير: الجرائم السياحية في التشريع المصري، مرجع سابق، ص **114**.

(69) د. محمد، بن السعيد الفطيسي: السياحة كأداة للإرهاب واختراق الأمن القومي للدول، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، **18 – 06 – 2018**، شوهدت على الموقع: **www.asharqalarb.org.uk**، ص **159**.